

البحرين تراهن على رواد الأعمال لتعزيز تنمية الاقتصاد

وحسب بيانات حكومية، فإن قطاع الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، يمثل نحو 96 في المئة من إجمالي عدد المنشآت في البحرين، ويشهد تغيراً مستمراً حسب احتياجات سوق العمل دائمة التغير.

وتترجم المبادرة توجهات وأهداف الحكومة، التي ترمي إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي عبر دعم التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى خلق قطاع خاص قوي قادر على توليد فرص العمل للمواطنين.

ويتقسم مسار تنفيذ البرنامج إلى أربع مراحل أساسية، الأولى هي مرحلة التطبيق والتدرج، التي يتم من خلالها تحديد اهلية المرشحين للتسجيل في البرنامج عبر مقابلات شخصية، إضافة إلى التعرف على التحديات التي تواجه المرشحين، ثم تحديد البرامج والدورات التي تناسبهم.



إبراهيم محمد جناحي
تمكين ستدعم
الشباب ليكونوا خياراً
مفضلاً في سوق العمل

أما المرحلة الثانية فيجري خلالها التقييم عبر برنامج "أنتر كود" الذي يسمح بالتنبؤ بإمكانيات رائد الأعمال لبدء وإدارة مشروع تجاري.

وتتضمن المرحلة الثالثة من البرنامج ورشات تدريب، لتمكين الشباب أصحاب المشاريع من وضع الخطط الاستراتيجية لمشاريعهم التجارية ومعرفة اتجاهات السوق، لتحقيق النمو والتوسع.

وتوفر المرحلة الرابعة الإرشاد والتوجيه، من خلال خبراء محليين ودوليين يمثلون جميع القطاعات، لتقديم الاستشارات لرواد الأعمال حول مختلف القضايا والتحديات التي يواجهونها.

ترجمت البحرين جهودها لإيجاد حلول مستدامة لتعزيز النمو الاقتصادي بإطلاق برنامج مخصص لدعم رواد الأعمال الشباب، يهدف لتنمية مهاراتهم وتوفير التمويل ومواكبة تطوير مشاريعهم.

ويوفر البرنامج الدعم التدريبي والمالي والمهني والاستشاري لرواد الأعمال لتأسيس مشاريع جديدة وتطوير مشاريعهم القائمة. وتسير العديد من الدول العربية في اتجاه تطوير منظومة ريادة الأعمال، كخيار فعال لتخفيف أعباء الإنفاق في القطاعات الحكومية وتنمية موارد الدولة عبر دعم القطاع الخاص ليقود عمليات الإنتاج والنمو.

وأضاف جناحي أن "الأعوام الثلاثة الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في عدد المستفيدين من برنامج دعم وزيادة الأجر، إذ قدمت تمكين الدعم لأكثر من 4400 مؤلف بحريني".

وأوضح "مؤسسة تمكين ساهمت في تدريب أكثر من 30 في المئة من العاملين في شركات القطاع الخاص وقدمت برامجها التدريبية في دعم الشهادات الاحترافية والاساسية لتأهيل أكثر من 15 ألف بحريني في تخصصات مختلفة".

وتحرص تمكين على تنظيم مسابقة "مشروع" للأعمال الشبابية منذ أعوام حيث قدمت خلالها دعماً لأكثر من 110 ألف بحريني عبر أكثر من 145 مبادرة لدعم الأفراد.

وتهدف الحكومة من خلال هذه الخطوة إلى الاهتمام بحاجات مؤسسات وشركات القطاع الخاص ورفع كفاءتها ومقدارها وتعزيز قدراتها التنافسية في سوق العمل المحلي، مما ينعكس على مصلحة القطاع الخاص والاقتصاد المحلي.

وتتركز أهم أهداف "تجار البحرين" على العمل على تذليل العقبات والصعوبات أمام رواد الأعمال عبر تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شق طريقها نحو النمو.

المنامة - عززت البحرين اهتمامها بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بإطلاق برنامج "تجار البحرين" الذي يجمع جهود غرفة التجارة والصناعة ومؤسسة تمكين وعدد من المؤسسات المصرفية.

ويهدف البرنامج إلى الارتقاء بنمو جميع القطاعات التجارية في البلد لاسيما المشاريع الناشئة، وتوفير الدعم اللازم لتطوير مهارات رواد الأعمال الشباب وتزويدهم بأفضل الممارسات المطلوبة في سوق العمل.

ونسبت وكالة أنباء البحرين الرسمية لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس قوله إن "البرنامج سيستفيد منه جميع رواد الأعمال والتجار من خلال تطوير مهارات أصحاب المشاريع لتمكينهم من تطوير أعمالهم وتحقيق استدامتها".

وتعول الحكومة على البرنامج في تعزيز وتحسين المنظومة البيئية لريادة الأعمال، من خلال طرح الحلول التدريبية وتعزيز تطلعات البلاد لتكون مركزاً إقليمياً للشركات الناشئة.

وتعكس المبادرة طموحات النمامة في تطوير الأداء التجاري لرواد الأعمال على أسس الحرفية والجودة، عبر مراقبتهم في مختلف مستويات مراحل نمو الشركات الخاصة بهم.

وأكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة تمكين، إبراهيم محمد جناحي دعم المؤسسة للبحرينيين ليكونوا خياراً مفضلاً في سوق العمل وتشجيعهم على اتخاذ ريادة الأعمال كمسار بديل للتوظيف، من أجل تعزيز دور القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس للاقتصاد.

أزمة لبنان: المنتجات السورية تحل محل الأوروبية

شح الدولار يفاقم الفوضى في أسواق لبنان



نوافذ لبنانية لتخفيف الاختناق السوري

هذه العملية ليمتكنوا من الحصول على أموال نقدية لاستخدامها في استيراد منتجاتهم والحفاظ على عملياتهم التجارية.

ويمكن للمستوردين أيضاً فتح خط ائتماني بالأموال النقدية السائلة وتحويلها إلى دول أجنبية لدفع ثمن وارداتهم، لكن لا يمكنهم استخدام حسابات وداخهم التي كانت متاحة في المصارف قبل الأزمة في لبنان.

ويؤكد رمال أن على المستوردين زيادة أسعارهم لتعويض الخسارة في وداخهم، مشيراً إلى أن تركيز الناس على المنتجات السورية له ما يبرره خاصة أن بعض هذه المنتجات تدخل البلاد بطريقة غير قانونية مما يجعلها أقل سعراً من غيرها. وتتسبب محلات البقالة اللبنانية

والمستوردة من أوروبا. وقال فهد شينخوا إن "انخفاض سعر الليرة السورية مقابل الدولار جعل المنتجات السورية تتمتع بجاذبية لدى التجار اللبنانيين مع انخفاض الليرة اللبنانية بدورها مقابل الدولار ونقص العملة الأجنبية في البلاد".

وتتنوع المنتجات السورية في لبنان ما بين مواد غذائية وأقمشة وملابس. وقال التاجر السوري أحمد عرفات إنه يبيع منتجات سورية بالجملة لأصحاب المخازن اللبنانية التي يجول عليها بسيارة نصف نقل محملة بالأقمشة والقطنيات والملابس الداخلية والأدوات المنزلية.

وأكد عرفات شينخوا أن الطلب كبير في السوق اللبنانية على هذه الأصناف، إضافة إلى المنتجات البلاستيكية والصناعات الغذائية ومواد التنظيف ومساحيق الغسيل.

وأوضح أن البضائع التي يبيعها تدخل لبنان بشكل قانوني ويتم تسديد الرسوم عليها، لكن هناك منتجات سورية تدخل إلى لبنان بطرق غير شرعية.

وعبر عرفات عن اعتقاده بأن التهريب الحاصل لا يهدف في حقيقته إلى التهريب من الرسوم بقدر ما يستهدف كسب الوقت.

وأشار إلى أن إجراءات دخول الشاحنات عبر المعابر الحدودية تأخذ وقتاً ليس بقليل مما يؤخر وصول البضائع ويزيد من تكلفة النقل. ولا يعد انخفاض قيمة الليرة اللبنانية السبب الوحيد وراء ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة.

ويعتقد ممثل قطاع التجارة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني عدنان رمال أن نقص السيولة بالعملة الأجنبية هو سبب إضافي لارتفاع أسعار المنتجات المستوردة.

وأشار إلى أن الشح في العملة الأميركية في السوق المالي دفع المصارف إلى فرض قيود على عمليات سحب الدولار وعلى التحويلات الخارجية من قبل الأفراد والشركات.

وقال إن ذلك "دفع المستوردين لسحب وداخهم من البنوك بموجب شيكات مصرفية مصدقة تأكيداً للملاءة حيث يتم صرفها في شركات الصرافة مقابل عمولة تصل إلى 30 في المئة من قيمة الشيك". وأكد أن المستوردين يحتاجون إلى

وفرت الأزمات اللبنانية الخائفة وخاصة شح العملات الأجنبية فرصة للاقتصاد السوري، الذي يعاني من العقوبات الغربية، لتصدير منتجات رخيصة إلى لبنان كبديل للمنتجات الأجنبية وخاصة الأوروبية، في ظل تراجع القدرة الشرائية لعظم اللبنانيين.

بيروت - اضطرت معظم اللبنانيين في الأشهر القليلة الماضية إلى تحويل أنظارهم إلى المنتجات السورية التي عزت السوق المحلية لعدم قدرتهم على تحمل أعباء تكاليف منتجات مماثلة ذات المنشأ الأوروبي في ظل الأزمة التي تعيشها بلادهم.

وباست المنتجات السورية تجذب الكثير من التجار والمستهلكين في لبنان بشكل لافت خلال الفترة الأخيرة نظراً لانخفاض أسعارها مقارنة مع مثيلاتها المستوردة من أوروبا.

ووجدت شريحة كبيرة من اللبنانيين في تلك المنتجات الأقل تكلفة، بدلاً مناسبا خصوصاً في ظل ما يعانيه بلدهم من أزمة مالية واقتصادية القت بظلالها على القوة الشرائية للمواطنين.

ونسبت وكالة أنباء شينخوا الصينية لأحلام، وهي مندوبة مبيعات بمتجر للكيبوت في بيروت، قولها "لقد استبدلت الكثير من مشترياتي بمنتجات سورية لأنني لا أستطيع شراء المنتجات المستوردة من أوروبا بعد الآن".

وتساءلت "كيف يمكنني تحمل تكلفة شراء المنتجات الأوروبية المنشأ مع خفض راتبتي إلى النصف وارتفاع الأسعار بأكثر من 40 في المئة في بعض الحالات".

وفي ظل الأزمة التي يعيشها لبنان، تراجعت وتيرة استيراد المنتجات الأوروبية بسبب شح العملة الأجنبية وارتفاع أسعار تلك المنتجات القومية باليورو أو بالدولار وسط تراجع قيمة العملة المحلية.

إقبال واسع على المنتجات السورية، التي يدخل بعضها بطرق غير قانونية، بسبب انخفاض أسعارها

ودفعت الأزمة الكثير من الشركات والمؤسسات إلى الإقفال أو إلى تخفيض رواتب موظفيها وتقليص ساعات العمل أو تسريح عدد كبير من العمال.

وقال امجد، الذي يعمل في مخبزة العاصمة بيروت، إن "راتبي الذي اتقاضاه بالليرة اللبنانية انخفضت قيمته بشكل كبير بعدما ارتفع سعر الدولار في السوق اللبنانية".

وأوضح أنه يشتري المنتجات سورية الصنع بسعر أرخص بشكل ملحوظ من المنتجات المحلية أو الأوروبية.

ويركز المستهلكون اليوم على منتجات منخفضة السعر بغض النظر عن مصدرها، ويؤكد رئيس جمعية أصحاب المتاجر الكبرى نبيل فهد أن هناك ميزة كبرى للمنتجات السورية

شرم الشيخ تستقبل أول رحلة سياحية بريطانية منذ 4 سنوات

السياح الذين يفدون إلى مصر، هم من الروس. وحسب آخر الإحصاءات الرسمية، شهد القطاع السياحي تعافياً خلال الأعوام القليلة الماضية حيث بلغ عدد السائحين حوالي 11.3 مليون سائح في 2018.

كما أفادت إحصاءات البنك المركزي المصري بارتفاع إيرادات السياحة لتسجل خلال العام المالي (2018 - 2019) نحو 12.6 مليار دولار مقابل قرابة 10 مليارات دولار في العام المالي السابق له.

ويرى خبراء أن من شأن استئناف الرحلات من لندن إلى القاهرة تخفيف النشاط السياحي بالبلد ومزيد دعم فرص تحقيق التنمية التي بلغت في البلد طفرتها خلال العام الجاري مع ظهور مؤشرات إيجابية تظهر السير السليم للاقتصاد.

تلقت السياحة المصرية دعماً كبيراً طال انتظاره بعودة الرحلات السياحية البريطانية إلى منتجج شرم الشيخ بعد توقف لأكثر من أربعة أعوام في أعقاب إسقاط طائرة ركاب روسية في عملية إرهابية.

وأعلنت شركة مصر للطيران في بيان الأحد، تسير خطط منظم بين مدينتي شرم الشيخ ولندن، بمعدل رحلة أسبوعية بدءاً من 29 فبراير الجاري.

وزارة الطيران المدني؛
وصول طائرة من مطار
غاثويك بلندن على
متنفا 184 راكباً

وتعد السياحة من أكبر مصادر النقد الأجنبي في مصر، وسجلت تراجعاً حاداً عقب إسقاط الطائرة الروسية، خصوصاً أن القسم الأكبر من

القاهرة - استقبل مطار منتجج شرم الشيخ السياحي المصري الأحد أولى رحلات الطيران البريطاني "التشارتر" حين حطت في المطار على البحر الأحمر أول رحلتين تابعتين لمجموعة "تي. يو.أي" الأوروبية للسياحة.

وقال بيمان لوزارة الطيران المدني إنها المرة الأولى التي يتم فيها تنظيم رحلات طيران سياحية من بريطانيا إلى المنتجج المصري منذ العام 2015.

وتعود أسباب حظر الطيران البريطاني نحو مطار شرم الشيخ إلى شهر أكتوبر 2015 عقب إسقاط تنظيم داعش لطائرة روسية بعد إقلاعها من المدينة الساحلية ما أسفر عن مقتل 224 شخصاً كانوا على متنها.

وأوضح البيان أن "طائرة وصلت من مطار غاثويك في لندن وعلى متنها نحو 184 راكباً، بينما وصلت الرحلة الثانية من مطار ماننستر وعلى متنها حوالي 190 راكباً".

وأعلنت الحكومة البريطانية في نوفمبر عن رفع القيود التي كانت مفروضة على الرحلات الجوية إلى مطار شرم الشيخ.

ووفقاً لمنظمة السياحة العالمية، يأتي استئناف رحلات "تي.يو.أي" إلى شرم الشيخ بعد خمسة أشهر من إعلان مجموعة السياحة والسفر البريطانية توماس كوك إفلاسها الذي تسبب في تراجع عدد السياح البريطانيين في العالم خلال عام 2019 بنسبة 4 في المئة.

وذكر بيان لشركة "تي.يو.أي" أنها سوف تسير ثلاث رحلات أسبوعية من غاثويك إلى شرم الشيخ خلال الموسم الشتوي الحالي حتى 25 مارس المقبل.

وتتضمن خطة الحكومة، التي حصلت على ثقة البرلمان الأسبوع الماضي، سلة إصلاحات شاملة تتناول تصحيح المالية والإدارة العامة ومكافحة الفساد والتهرب والعمل على خفض الدين العام مع إجراءات تحفز الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج.

وخلفت حكومة دياب حكومة سعد الحريري، التي استقالت في نهاية أكتوبر الماضي تحت وطأة احتجاجات مستمرة كانت اندلعت في لبنان في 17 أكتوبر مطالبة بحكومة اختصاصيين مستقلة قادرة على معالجة الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد.



زخم سياحي جديد